

## التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

السادة الموقرون أعضاء مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

انعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات بنجاح في 16 مارس 2017، في مدينة أنقرة، تركيا تحت عنوان "زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأجرت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات خلال هذا الاجتماع مداولات بشأن تقريب السياسات بين الدول الأعضاء في انتشار الإنترنت عريض النطاق. وكان محور النقاش الرئيسي هو الوثيقة الصادرة في الاجتماع، المحررة طبقاً للنتائج الرئيسية للتقرير البحثي المعد للاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات، إضافة إلى ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات.

### A. التوصيات المتعلقة بالسياسات لجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

**التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات:** إعداد الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق بمشاركة جميع الجهات المعنية  
**الأسباب المنطقية:**

الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق عبارة عن وثائق هامة تشتمل على السياسات التي تحدد الأهداف المتعلقة بزيادة تغطية وانتشار الإنترنت عريض النطاق للدول المعنية (مع التمييز بين خدمات الأفراد والشركات والجهات الحكومية)، والتي توضح مفهوم التكنولوجيا والمنافسة ونماذج الاستثمار. وانطلاقاً من هذا المنظور، تهدف الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق إلى ضمان الوصول السريع وعالي الجودة للإنترنت عريض النطاق بأسعار معقولة لجميع فئات المجتمع، فضلاً عن تعزيز المنافسة فيما بين القطاعات. إضافة إلى ذلك، تسهم الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق في تيسير تطوير آليات جمع البيانات وكذلك مراقبة وتقييم التقدم المحرز.

**التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات:** تحسين مستوى الثقافة الرقمية عن طريق تضمين برامج في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات خاصة من السكان  
**الأسباب المنطقية:**

تمثل الثقافة الرقمية<sup>1</sup> أهمية بالغة لجني الفوائد الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويطلب الأفراد الذي يتمتعون بمستوى كافٍ من الثقافة الرقمية بخدمات الإنترنت عريض النطاق، حيث يمكنهم بالاستعانة بتلك الخدمات توفير قيمة إضافية. ويمكن تحسين مستوى الثقافة الرقمية عن طريق تضمين برامج في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات خاصة من السكان (كبار السن، والمناطق الريفية الفقيرة، وما إلى ذلك). ويجب أن تكون برامج الثقافة الرقمية المضمنة في نظام التعليم الرسمي محورية وواسعة النطاق، وأن تركز على تحسين مهارات استخدام الأجهزة والخدمات. وعلى الجانب الآخر، يمكن إطلاق البرامج غير الرسمية عن طريق عروض التدريب عبر الإنترنت، وإنشاء المراكز المحلية للدخول إلى الإنترنت في المناطق ذات الاستخدام المحدود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ البرامج في المدارس الحكومية أو المراكز الثقافية بالتعاون مع السلطات المحلية، وإرسال المدربين إلى المناطق الريفية.

### B. التوصيات المتعلقة بالسياسات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة مختلفة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

#### 1. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة متقدمة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

<sup>1</sup> تُعرف الثقافة الرقمية على أنها "القدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، أو أدوات الاتصال، أو الشبكات لتحديد مواقع المعلومات وتقييمها واستخدامها وإنشائها" (هوج وبرابر، 2010).

<sup>2</sup> "الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة متقدمة" تشير إلى الدول التي تتمتع باستخدام وتغطية عالية للإنترنت عريض النطاق.

**التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات:** تحقيق هدف تغطية الإنترنت عالي السرعة للمناطق الريفية والثانية خلال مُهل لاستيفاء شروط وأحكام اللوائح<sup>3</sup> وعن طريق الدعم المباشر بغية تحسين الجدوى الاستثمارية للإنترنت عريض النطاق

**الأسباب المنطقية:**

يتوفر الإنترنت عالي السرعة عريض النطاق بالفعل في المناطق الحضرية والضواحي في الدول المتقدمة. ولا يزال توفير تغطية إنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والمناطق النائية يمثل تحديًا كبيرًا أمام الدول المتقدمة. وبالعامل على تخفيف بعض قيود الجدوى الاقتصادية، فإن الوسائل التي تجمع بين مُهل استيفاء شروط وأحكام اللوائح والدعم المباشر تهدف إلى معالجة تلك المشكلة. وللعامل على تحسين نشر شبكات الجيل التالي في المناطق الريفية، يمكن للدول الأعضاء تشجيع موفري خدمات الإنترنت بمنحهم مُهل لاستيفاء شروط وأحكام اللوائح، مما يعفيهم من الالتزام بمشاركة الشبكة مع المنافسين في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، يمكن كذلك الاستفادة من الدعم، كآلية تمويل مشترك، في نشر البنية التحتية للإنترنت عريض النطاق في المناطق ذات عائد الاستثمار المحدود.

**التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات:** إصدار مراسيم بمنح حوافز مالية لموفري خدمات الإنترنت لنشر الجيل الرابع 4G

**الأسباب المنطقية:**

فيما يتعلق بانتشار الإنترنت عريض النطاق، انتشر الجيل الثالث 3G انتشارًا كاملاً في معظم الدول الأعضاء المتقدمة ومتوسطة التنمية في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذه المرحلة، انتشرت تكنولوجيا الجيل الرابع في 41 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من أن معدلات التغطية لا تزال منخفضة للغاية، حيث إن المستفيد الرئيسي منها هو سكان المناطق الحضرية. ولا يرغب كثير من موفري خدمات الإنترنت في تحقيق انتشار كامل للجيل الرابع قبل تحقيق عائد معقول من الجيل السابق. وعليه، ولتسريع انتشار الجيل الرابع، يمكن للحكومات إصدار مراسيم بمنح حوافز مالية لموفري الخدمات. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من ميزة الإعفاء من الضرائب لتوفير معدات الشبكات. علاوة على ذلك، يمكن للحكومات تقليل تكاليف ترخيص الطيف الترددي.

## 2. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة متوسطة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

**التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات:** تقليل تكلفة خدمات الإنترنت عريض النطاق من خلال مبادرات السياسات العاملة المستهدفة

**الأسباب المنطقية:**

إن زيادة الطلب يمثل أكبر تحدٍ تواجهه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي ينتشر بها الإنترنت عريض النطاق انتشارًا متوسطًا. ولتقليل أسعار الوصول إلى الإنترنت للمستخدم النهائي، يمكن للحكومات إما تقليل الضرائب على الخدمات والأجهزة أو توفير دعم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال قسيمة عادية أو رد أموال الضرائب للفئات المؤهلة من السكان (على سبيل المثال، التلاميذ). ويتمثل الخيار الثاني في التفاوض على اتفاقيات تبرم بين الحكومة وموفري خدمات الإنترنت عريض النطاق في القطاع الخاص لعرض أسعار منخفضة لبعض الفئات. أما الخيار الثالث فيشمل عرض وصول مجاني إلى الإنترنت من خلال خدمات الواي فاي الموجودة في المناطق العامة، مثل الساحات والمكتبات ومراكز النقل كمحطات الحافلات والمطارات.

**التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات:** تقليل العوائق اللغوية والثقافية من خلال تطوير محتوى وتطبيقات وأنظمة أساسية محلية مألوفة للمستخدم.

**الأسباب المنطقية:**

للعوائق الثقافية واللغوية أثر سلبي على طلب خدمات الإنترنت عريض النطاق. وكذلك، فإن عدم وجود محتوى باللغات المحلية وعدم الارتباط الثقافي يمثلان عائقًا أساسيًا في استخدام الإنترنت. فمن الواضح أن الترابط اللغوي والثقافي يشجع الأفراد على زيادة استخدام الإنترنت. وردًا على هذا التحدي، على الحكومات أن تتعاون مع القطاع الخاص في تعزيز تطوير محتوى رقمي محلي، وتطبيقات أنظمة أساسية مألوفة للمستخدم، مما يسهم في زيادة انتشار الإنترنت.

<sup>3</sup> تشير مُهل استيفاء شروط وأحكام اللوائح إلى غياب الإلزام القانوني لتوفير الوصول إلى الإنترنت، على الأقل لفترة محددة مسبقًا من الوقت.

<sup>4</sup> الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تمر بمرحلة تنمية متوسطة لديها تغطية متقدمة بوجه عام على الرغم من الانتشار المحدود للإنترنت عريض النطاق.

### 3. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة أولية من تطوير الإنترنت عريض النطاق

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: عرض خدمة إنترنت عريض النطاق بسعر منخفض للمستخدمين بواسطة شركات توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المدعومة من الحكومة أو المملوكة للدولة.

#### الأسباب المنطقية:

الدول التي تمر بالمرحلة الأولية من تطوير الإنترنت عريض النطاق هي بوجه عام تلك الدول التي لم تخصص قطاع الاتصال بالكامل. كما يؤثر غياب المنافسة بشكل مباشر على القدرة على تحمل نفقات خدمات الإنترنت عريض النطاق. وفي إطار العمل هذا، نظرًا لأن القدرة على تحمل النفقات لا تزال تمثل أكبر المشكلات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المرحلة الأولية من تطوير الإنترنت عريض النطاق، يمكن لشركات توفير خدمات الإنترنت عريض النطاق المملوكة للدولة تحمل مسؤولية، بصفتها كيان خدمني عام، توفير خدمات الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق بتكلفة معقولة للمستخدم النهائي. الأمر الذي قد يشجع الشركات الخاصة على خفض الأسعار.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: عرض خدمات الإنترنت عريض النطاق منخفضة السعر أو المجانية المخصصة لفئات السكان المحرومة من تلك الخدمات.

#### الأسباب المنطقية:

إن قدرة الفئات السكانية الاجتماعية المحرومة من الخدمات على تحمل تكلفة الحصول على خدمات إنترنت عريض النطاق محدودة. ويمكن للحكومات وضع سياسات مناسبة لخلق بيئة ملائمة تتيح للمجموعات المحرومة من الخدمات إمكانية تحمل تكلفة خدمات إنترنت عريض النطاق. كما يمكن للحكومات توفير وصول مجاني إلى الإنترنت في المؤسسات العامة مثل المدارس والمكتبات والعيادات الصحية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن للحكومات تشجيع الشركات الخاصة على عرض خدمات إنترنت عريض النطاق بأسعار منخفضة لفئات السكان المحرومة من الخدمات. ويمكن تحقيق هذا الأمر في سياق وضع خطة قومية للإنترنت عريض النطاق. وبدلاً من ذلك، يمكن تحقيق هذا الأمر كجزء من الاتفاق بين الجهة الرقابية الحكومية وموفر خدمة إنترنت خاص كشرط للسماح للأخير بوضع مبادرة خاصة (على سبيل المثال، دمج أو استحواد).

---

5 الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة أولية تشير إلى الدول التي تحتاج إلى زيادة كل من العرض والطلب على خدمات الإنترنت عريض النطاق. وبالنسبة لهذه الدول، يجب منح مجموعة من الحوافز المالية لنشر البنية التحتية ووضع سياسات لتحفيز الطلب من أجل زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق.